الأمم المتحدة

A/C.2/55/SR.28

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
25 January 2001
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نيكوليسكو ..... (رومانيا)

ثم: السيدة بارينغتون (نائبة الرئيس) ..... (أيرلندا)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية

(ب) السلع الأساسية

(ج) أزمة الديون الخارجة والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٥

البند ٩٢ من جدول الأعمال : المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع) (A/55/68-S/2000/377 و A/55/69-S/2000/378 و A/55/71-S/2000/393 و A/55/74 و A/55/158-E/2000/102 و A/55/257-S/2000/766 و A/55/260-E/2000/108 و A/55/310 و A/55/375)

(أ) **التجارة والتنمية** (A/55/15 و A/55/139-E/2000/93 و A/55/320 و A/55/396 و A/55/434-S/2000/926)

(ب) **السلع الأساسية** (A/55/15-E/2000/139 و A/55/332)

(ج) **أزمة الديون الخارجية والتنمية** (A/55/183 و A/55/422)

١ - **السيد كارلسون** (نائب رئيس البنك الدولي): قال إن البنك الدولي، مَثَله مَثَل الأمم المتحدة، يسعى إلى تحقيق هدف تقليل نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، مع العمل في الوقت نفسه على تحسين نوعية الحياة من أجل تحقيق تنمية عادلة ومستدامة لجميع الناس. وأضاف أن تحقيق هذا الهدف ليس أمرا سهلا. وذكر أن "تقرير التنمية في العالم للفترة ٢٠٠٠/٢٠٠١" يصف الأبعاد العديدة لمعركة القضاء على الفقر. وقال إن أهم مؤتمرات الأمم المتحدة التي عُقِدَت خلال التسعينيات كانت مفيدة في تحديد ما ينبغي عمله. وأضاف أن تلك المبادئ التوجيهية تنطبق بدرجة كبيرة على التعاون بين البنك الدولي والأمم المتحدة بشأن حدثين هامين مُقرَّرين لعام ٢٠٠١، وهما مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا والاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية.

٢ - وواصل حديثه قائلا إن كل مؤسسة لها برنامجها الخاص بها. وأضاف أنه بالنسبة للبنك الدولي فإن الاجتماع السنوي الذي عُقِد في براغ في عام ٢٠٠٠ يمثل مَعلَما هاما؛ وقد شهد العالم ضجة كبيرة ولكنه ربما لا يكون على علم بمضمون المناقشات التي جرت فيه. وذكر أنه خلال المناقشات أكد رئيس البنك الدولي جيمس وولفنسون، أولا، أن العديد من البلدان المتقدمة النمو قد تخلفت عن تحقيق أهداف المعونة المعترف بها دوليا. وثانيا، أنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تقدِّم الموارد اللازمة لتخفيف عبء الديون بمزيد من الفعالية والسرعة وعلى نطاق أوسع؛ إذ ينبغي أن تقدِّم البلدان الغنية الموارد اللازمة لتحقيق تقدُّم سريع بشأن المبادرة المتعلقة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي ينبغي ألا تُموَّل عن طريق خفض الدعم المقدَّم إلى البلدان المتوسطة الدخل أو زيادة تكلفته. وثالثا، أنه ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تزيل الحواجز التجارية التي تضعها أمام البلدان الفقيرة والتي تزيد تكلفتها الكلية عن ضعف إجمالي المساعدة الإنمائية. ورابعا، أنه ينبغي استكشاف إمكانية اللجوء إلى وسائل مبتكرة، مثل المنح، وخاصة بالنسبة لمسائل مثل مسائل البيئة والتعليم الأساسي والصحة ومكافحة وباء "الإيدز". وخامسا، أنه ينبغي أن تعمل الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية معا لتبسيط إجراءاتها من أجل تقليل تكلفة أدائها لأعمالها. وأخيرا، أنه من الضروري الإقرار بأن هناك المزيد من المسائل التي تحتاج إلى أن تُتخذ بشأنها إجراءات على المستوى العالمي. وذكر أنه في الوقت نفسه لم تشهد البلدان الغنية في أي وقت الازدهار الذي تشهده الآن، ولم تكن التكنولوجيا أكثر دينامية، ونادرا ما كانت منظورات النمو أعظم مما هي عليه الآن، وبالتالي فإنه ينبغي أن يكون الالتزام من جديد بتقليل الفقر هو القوة التي تحرِّك العمل العام في جميع البلدان.

٣ - واستطرد قائلا إن البنك الدولي على استعداد للتعاون مع الأمم المتحدة بشأن عقد اجتماعين رئيسيين في عام ٢٠٠١. وأضاف أنه بالنسبة للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا فإن ممثلي البنك الدولي قد اجتمعوا مع ممثلي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في جنيف لمناقشة تفاصيل ذلك التعاون وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي يبذلها "الأونكتاد" لإشراك جميع الوكالات التابعة للأمم المتحدة. وذكر أنه ينبغي أن تكون المقررات التي ستصدر عن المؤتمر مفيدة ليس فقط لأقل البلدان نموا بل أيضا للبلدان الأخرى المنخفضة الدخل التي تواجه صعوبات مماثلة، وكذلك للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إذ أن غالبية فقراء العالم لا يعيشون في أقل البلدان نموا.

٤ - واستمر في حديثه قائلا إن الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية ربما يكون فرصة مناسبة لضمان ليس فقط توفير الموارد بل أيضا لتوزيعها على نحو فعَّال. وأضاف أن الوسائل المطلوبة ليست مجرد وسائل مالية؛ إذ أنه من الضروري ضمان أن تكون القرارات الدولية الرئيسية داعمة بالفعل لجهود البلدان التي تسعى إلى الخروج من دائرة الفقر. وذكر أن مصادر تمويل التنمية هي موارد محلية وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ورأس المال الخاص الذي يقدمه المستثمرون والمقرِضون. وأضاف أن تركيبة هذه الموارد تختلف من بلد إلى بلد، مثلما تختلف التحديات التي يواجهها كل بلد. وأشار في هذا السياق إلى أنه على الرغم من أن تخفيف عبء الديون قد يكون أحد التدابير الملائمة فإنه أبعد من أن يكون علاجا سحريا؛ كما أن تمويل السلع العامة العالمية ينطوي أيضا على تحديات جديدة فيما يتعلق بالتمويل. وقال إنه مع ذلك فإن الموارد المحلية لا تزال تمثِّل الأساس الذي تقوم عليه التنمية المستدامة. وذكر أنه لم يتمكن أي بلد من تقليل الفقر دون أن يحقق تقدما في هذا المجال؛ أما التدفقات الرسمية والخاصة من الخارج فإنه لا يمكن لها إلا أن تكمِّل الجهود الوطنية، كما أن تعبئة الموارد المحلية ليست أمرا سهلا. وأضاف أنه بموازاة التدفقات الرسمية، زادت التدفقات الرأسمالية الخاصة زيادة كبيرة على مدى العقدين الماضيين، كما أنها أسهمت إسهاما قيِّما في معالجة وضع ميزان المدفوعات بالنسبة لعدد من البلدان التي أصبحت معروفة بأنها بلدان الاقتصادات الناشئة. وقال إن الوضع مختلف للغاية في بلدان أخرى عديدة؛ ولذلك فإنه ينبغي تفادي التعميم، كما أن غالبية البلدان النامية لا تزال معتمدة إلى حدٍ كبير على المعونة الرسمية. وأشار إلى أنه خلال السنوات الأخيرة تحقق تقدُّم كبير في فهم الشروط التي ينبغي تحقيقها كي تتحقق فعالية المعونة، ومن المهم أن تؤخذ تلك الشروط في الاعتبار في أية مناقشة لمشكلة تمويل التنمية. وذكر أن هناك بعض المسائل التي ينبغي معالجتها، مثل الكيفية التي يمكن بها ضمان أن سلطات البلدان النامية/البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وليس سلطات البلدان المانحة، هي مركز صياغة البرامج، والكيفية التي يمكن بها ضمان أن يكون تقليل الفقر هو، بالفعل، أهم أهداف المساعدة الدولية. وذكر أنه مع قيام البلدان النامية بتعزيز نُظُم الإدارة فيها، من الضروري كفالة أن تكون تلك البلدان مدرِكة لهدف المعونة. وأضاف أن هناك أيضا حاجة إلى خفض تكلفة التعاملات المتعلقة بالمعونة. وذكر أن هناك مسألة أخرى تتعلق بكيفية تعبئة الموارد الإضافية وبكيفية الحصول على موارد تكميلية لتوفير السلع العامة العالمية التي تتزايد الحاجة إليها.

٥ - وأردف قائلا إن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تحقِّق تقدما مُرضيا. وأضاف أنه مع ذلك وفي سياق الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية من الضروري إحراز مزيد من التقدُّم وطَرحْ أسئلة جديدة ومراقبة التطبيق. وقال إنه، كمثال، ينبغي أن تضع المبادرة حلاّ لصعوبة الاختيار بين تخفيف عبء الديون

على وجه السرعة ووجود ارتباط موثوق فيه بين الإسهام في الموارد وتقليل الفقر. وأضاف أنه بخلاف المبادرة فإن السؤال الآخر المطروح يتعلق بتحديد ماهية التدابير التي ينبغي النظر في اتخاذها لمساعدة البلدان على حلّ مشكلاتها المتعلقة بميزان المدفوعات وخدمة الدَين؛ إذ أن بعض البلدان النامية تتلقى بالفعل تدفقات رأسمالية خاصة كبيرة ولكنها تواجه مشكلة اضطراب الأسواق المالية، وهي مشكلة ينبغي أن تثير اهتمام المجتمع الدولي. وأشار إلى أن الفرصة المتاحة أمام غالبية البلدان النامية للوصول إلى رأس المال الخاص هي فرصة محدودة للغاية. وذكر أن السؤالين اللذين يطرحان نفسيهما في هذا السياق هما: كيف يمكن تشجيع رأس المال الخاص على وزع موارده في بلدان هي في مسيس الحاجة إليه؟ وما الإجراء الذي ينبغي اتخاذه لتسهيل تدفق الاستثمارات الخاصة إلى البلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على المساعدة الإنمائية الرسمية؟. وقال إن وجود قطاع نَشِط للتصدير هو شرط مُسبَق لجذب رأس المال الخاص الدولي، ويجب لذلك أن تتاح للبلدان فرصة أكبر لدخول أسواق البلدان النامية، كما أنه من المهم أن تستفيد تلك البلدان من الفرص التجارية المتاحة. وأضاف أن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق هو: كيف يمكن تعجيل فتح الأسواق؟.

٦ - وأخيرا، في سياق التنمية، هناك حاجة إلى إعادة النظر في مسائل تتعلق بنظام الإدارة. وقال إن هناك، من هذه الناحية، سؤالين: كيف يمكن للبلدان النامية، وخاصة البلدان المنخفضة الدخل، أن تتأكد من أن أصواتها سَتُسمَع في جهود الإصلاح التي تهدف، بصفة عامة، إلى مواجهة الأزمات في البلدان المتوسطة الدخل؟ وكيف يمكن تحسين إنتاج السلع العامة العالمية؟. واختتم حديثه قائلا إن هذين السؤالين يحتاجان إلى بحث خلال الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وإن البنك الدولي عازم على أن يتعاون بنشاط في الأعمال التحضيرية لذلك الاجتماع.

٧ - تولت السيدة بارينغتون (أيرلندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٨ - **السيد يامبولسكي** (أوكرانيا): تحدث نيابة عن بلدان مجموعة "غوام" (جورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان ومولدوفا) بشأن البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال، وقال إنه في السنوات الأخيرة كانت التجارة العالمية والتنمية الاقتصادية تستندان إلى ظاهرتين مترابطتين هما ظاهرة العولمة والتحرير وظاهرة الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية. وأضاف أن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي في الوقت الحالي هي تحديات لم يسبق لها مثيل لأن توازن المخاطر في الاقتصاد العالمي قد تغيَّر. وأشار إلى أن الأزمات المالية التي حدثت مؤخرا قد بيَّنت بوضوح أن الاقتصاد العالمي بحاجة إلى جهاز مؤسسي جديد وبنيان مالي قادر على منع حدوث اضطراب في المستقبل. وذكر أن العولمة، التي ينبغي من الناحية النظرية أن تكون قد أدت إلى زيادة الفرص المتاحة أمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بالنسبة للتجارة وتدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وإمكانية الوصول إلى الأسواق، أدت بدلا من ذلك إلى زيادة تهميش بعض من تلك البلدان.

٩ - وواصل حديثه قائلا إنه على الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرِز في إنشاء نظام تجاري متعدِّد الأطراف لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وأضاف أنه ينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على توسيع الأسواق المفتوحة، والمحافظة عليها، وذلك بتنسيق تجارته وممارساته النقدية والمالية، وتحسين الشفافية والقدرة على التنبؤ، ومساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على الاستفادة من تحرير التجارة، وعلى الاندماج في الاقتصاد

العالمي. وذكر أنه مع استئناف العمل في أعقاب مؤتمر سياتل، من المأمول فيه أن تكون الحاجة إلى إقامة نظام تجاري دولي متسم بالانفتاح والعدالة وعدم التمييز والشفافية، بما يتيح للبلدان فرصا متساوية لدخول الأسواق، دافعا لتعزيز الدور الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية كآلية لضمان النمو التجاري والاقتصادي. وأضاف أنه ينبغي التأكيد على الحاجة إلى دمج جميع البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛ إذ أنه ليس من المقبول الضغط على البلدان التي تسعى من أجل الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية كي تَقبَل مستوى للالتزامات أعلى من مستوى التزامات الدول الأعضاء في المنظمة وتتنازل عن المعاملة الخاصة والتفضيلية التي تنصّ عليها الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

١٠ - وتابع حديثه قائلا إن حكومات بلدان مجموعة "غوام" أعطَت أولوية في سياساتها التجارية الخارجية لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، غير أنها تُدرِك تماما الصعوبات التي تنطوي عليها عادة تلك العملية وهي: جعل التشريعات الوطنية متماشية مع الاشتراطات ذات الصلة التي تتطلبها اتفاقات منظمة التجارة العالمية، واتباع نهج منسَّق بالنسبة لبناء القدرات الوطنية، وتدريب واضعي السياسات والخبراء على استخدام آليات تسوية المنازعات التي وضعتها المنظمة. وأضاف أن هذه البلدان تعمل بدأب من أجل جعل اقتصاداتها أكثر انفتاحا وشفافية ولدمجها في المجال الاقتصادي العالمي.

١١ - واستطرد قائلا إنه من المؤكد أن تحرير التجارة وتزايد التدفقات المالية قد أتاحا للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فرصة لدخول الأسواق والحصول على رأس المال الذي تحتاج إليه. وأضاف أن منظمة التجارة العالمية لا يمكن لها، مع ذلك، أن تتوصل وحدها إلى حلول لجميع المشكلات المتعلقة بالتنمية، وينبغي لها أن تعمل بالتعاون مع منظمات أخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وقال إن الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد حفظت للمؤتمر دوره الهام في المناقشة المتعلقة بالمسائل الحالية الهامة التي لها صلة بالتجارة في سياق التنمية، بما يعكس الميزة النسبية لولاية المؤتمر وخصوصيته. وقال إنه مع وضع خطة عمل بانكوك، التي أبرزت الحاجة إلى معالجة أوجه عدم التوازن في اتفاقات منظمة التجارة العالمية وفي الاقتصاد الدولي ككل، في الاعتبار ينبغي أن يواصل "الأونكتاد" تعزيز الاندماج الكامل لجميع البلدان في النظام التجاري المتعدد الأطراف، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على المشاركة بمزيد من النشاط في المفاوضات التي تجريها منظمة التجارة العالمية كما فعلت من قبل بالنسبة لبناء القدرات من أجل جذب الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٢ - واختتم حديثه قائلا إنه بالنظر إلى أن بلدان مجموعة "غوام" تعلِّق أهمية كبيرة على تكثيف التعاون الاقتصادي الإقليمي وإقامة علاقات تجارية مفيدة لجميع الأطراف فإن تلك البلدان قد شَرَعت في العمل من أجل إنشاء منطقة تجارة حرة بما يسهم في دمج اقتصاداتها الوطنية في النظام الاقتصادي الأوروبي والعالمي.

١٣ - **السيد بالاريزو** (بيرو): أعرب عن تأييده للبيانات التي أدلى بها ممثل نيجيريا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كولومبيا، نيابة عن مجموعة ريو، وممثل إكوادور، نيابة عن جماعة الأنديز. وأضاف أن التقارير التي قدمها الأمين العام للأونكتاد تبيِّن إجماع المجتمع الدولي على الإقرار بأهمية تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف وقائم على الانفتاح والشفافية وعدم التمييز ويستند إلى حكم القانون، ويسمح لجميع البلدان بالاستفادة من التخصص في الإنتاج والتجارة

وبالمشاركة في التقدُّم الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على تحسين ذلك النظام تدريجيا. وذكر أن التقارير تُبيِّن أيضا مدى جدِّية البلدان النامية في احترامها للالتزامات التي تعهَّدت بها في منظمة التجارة الدولية، مع أن تلك الالتزامات لا تكون لها علاقة في كثير من الأحيان بقدراتها المؤسسية، كما تبيِّن الصعوبات الشديدة التي تواجهها في سعيها من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي وخاصة البلدان التي تنتج سلعا أساسية وتصدِّرها. وأشار إلى أن هذه البلدان قد بذَلت جهودا كبيرة لتحرير تجارتها في السلع الأساسية والخدمات، وتعزيز أنظمتها التجارية، وتقديم تنازلات في المجالات التي لها أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية، مثل الاستثمار والملكية الفكرية.

١٤ - وواصل حديثه قائلا إنه واضح، مع ذلك، أن النتائج التي تحققت كانت متواضعة وأن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة لتحسين الأنظمة ومنع اتخاذ تدابير حمائية استنادا إلى معايير تقنية أو صحية أو اجتماعية أو إيكولوجية. وأضاف أن المشاركة النشطة والمتزايدة من جانب البلدان النامية في التدفقات التجارية تتطلب اقتصادا تنافسيا على المستوى الوطني، ولكنها تتطلب أيضا بيئة دولية مواتية. وذكر أنه لتحقيق هذا الهدف يجب إعطاء أولوية لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق وتحسين الشفافية واتخاذ تدابير لتسهيل التجارة وتحرير قطاعي المنسوجات والملابس، التي تتمتع هذه البلدان فيهما بميزة مقارنة، تحريرا فعَّالا. وأضاف أنه يجب منح البلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية معزَّزة من أجل زيادة قدرتها التنافسية وتمكينها من إنتاج السلع التي لها قيمة مضافة عالية ومن استخدام التجارة كطريقة لتعجيل التنمية. وقال إنه ينبغي، لذلك، أن تراعى بدرجة أكبر عند وضع قواعد التجارة الدولية حاجات التنمية وذلك بإنشاء آليات ملائمة لتقليل التفاوتات بين مستويات التنمية وضمان المشاركة المتساوية من جانب جميع البلدان، وإزالة أوجه عدم التوازن القائمة، مثل الذُرى التعريفية والرسوم المتدرجة التي تُفرَض على صادرات البلدان النامية، وكذلك العقبات المادية التي تعترض حركة الأشخاص والتي حدَّت من تطبيق الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وكذلك حلّ المشكلات الأخرى المتعلقة بالملكية الفكرية.

١٥ - واستطرد قائلا إن بيرو قد فتحت اقتصادها بإلغاء الرسوم الجمركية لجميع البنود باستثناء بندين، كما أزالت العقبات التي تعترض التجارة، بما في ذلك العقبات الكمِّية مثل الحصص. وأضاف أن بيرو قد أوفت بجميع التزاماتها تجاه منظمة التجارة العالمية، وخاصة بتطبيق مدوَّنة تقييم الجمارك على نسبة ١٠٠ في المائة من السلع المستوردة. وأشار إلى أن هذه السياسة التجارية، التي تستند إلى القانون وإلى أن كل شخص له الحرية في القيام بأعمال تجارية دون تمييز على أساس الجنسية أو أي أسس أخرى، كانت مصحوبة بنظام لمعدلات الصرف العائمة، ونظام للاستثمار يحافظ على حرية إعادة رأس المال إلى الوطن، ومعاملة تفضيلية وسياسات صارمة بالنسبة للميزانية والنقد. وذكر أن بيرو، التي نفَّذت إصلاحات هيكلية بعيدة الأثر وتعمل على الاندماج في العالم من خلال الانفتاح الإقليمي وسياسة للتجارة والاستثمار تستند إلى مبادئ عدم التمييز والمعاملة الوطنية، تعتقد بأنه من الضروري أن يضمن النظام التجاري الدولي أسواقا يمكن التنبؤ بها ومأمونة ومنفتحة، ومساعدة البلدان على تصدير مواد خام أقل ومزيدا من المنتجات التي لها قيمة مضافة كبيرة. وأشار إلى أن هذا يفترض المزيد من التعبئة من جانب البلدان المتقدمة النمو الشريكة، التي ينبغي أن تسمح بدخول المنسوجات إليها بحريَّة وأن تتوقف عن فرض معايير تقنية تصل في كثير من الأحيان إلى أن تكون عقبات خفية أمام التجارة والمنافسة الحقيقية. وقال إنه تماشيا مع هذا فإن بيرو تشارك بنشاط في أعمال منظمة التجارة العالمية وفي برنامج العمل للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان

عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى، كما أنها ألزمت نفسها بدعم جماعة الأنديز بإنشاء سوق إقليمية من خلال مشاركة تجارية مع السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة للأمريكتين بحلول عام ٢٠٠٥.

١٦ - **السيدة رايت** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه من الممكن أن تكون الديون الخارجية عبئا كبيرا بالنسبة للعديد من البلدان الفقيرة في العالم وعقبة كأداء أمام الجهود الرامية إلى تعزيز النمو وتقليل الفقر. وأضافت أنه لذلك تعتقد الولايات المتحدة أنه ينبغي أن يظل الاهتمام منصبا على المشكلات الملحَّة التي تعاني منها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذكرت أنه في عام ١٩٩٩ انضمت الولايات المتحدة إلى بلدان صناعية أخرى في تعزيز المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل تخفيف عبء الديون على نحو أسرع وأكثر فعالية وأوسع نطاقا بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة التي تلتزم بتقليل الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي. وأضافت أن تلك المبادرة تُعدّ جزءا حيويا من الجهود الأوسع نطاقا التي يبذلها المجتمع الدولي لتقديم الدعم إلى تلك البلدان. وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تدعم التنفيذ السريع لتلك المبادرة بالنسبة للبلدان التي أجرت إصلاحات اقتصادية سليمة، بما في ذلك تنفيذ استراتيجية موثوق بها لتقليل الفقر. واختتمت حديثها قائلة إن تخفيف عبء الديون بدون إجراء إصلاحات اقتصادية واستخدام المدَّخرات استخداما فعَّالا لن يكون له أثر كبير على الفقر في الأجل الطويل.

١٧ - **السيد أداوا** (كينيا): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية التي تقع جنوب الصحراء الكبرى، قد وجدت من الصعب عليها تحقيق فوائد ملموسة من النظام التجاري المتعدد الأطراف منذ جولة أوروغواي. وأضاف أن غالبية تلك البلدان ربما لا تكون مدركة تماما للآثار المترتبة على قواعد منظمة التجارة العالمية؛ إذ أنها قد وقَّعت على معاهدة المنظمة اعتقادا منها بأن التحرير سيحسِّن مكاسبها من التجارة الدولية. وقال إنه بعد مرور خمس سنوات لم تتحقق أية مكاسب معقولة. وأشار إلى أن قدرة تلك البلدان على أن تشارك بفعالية في المنظمة ستكون عنصرا هاما في اندماجها في النظام التجاري الدولي.

١٨ - واستمر في حديثه قائلا إن وفده يشعر بقلق خاص إزاء تزايد الحمائية في البلدان الصناعية بالنسبة لصادرات البلدان النامية وللدعم الكبير الذي تمنحه البلدان الصناعية لمزارعيها. وأضاف أنه إذا كانت تلك البلدان ترغب بالفعل في تقليل الفقر فإنه ينبغي عليها أن تدعم الزراعة في البلدان النامية التي توفِّر فرص العمل للسكان النشطين بكاملهم تقريبا وتُعتَبَر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية. وذكر أن نظام تثبيت حصائل التصدير، الذي أُنشئ بموجب اتفاقية لومي، قد وفَّر قدرا من الاستقرار لحصائل التصدير بالنسبة لمجموعة بلدان أفريقيا ولمنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ. وأضاف أنه مع ذلك فإن أهمية ذلك النظام كأداة لتخفيف الآثار السلبية لتذبذبات حصائل التصدير لم يُعتَرَف بها في اتفاق "كوتونو" للمشاركة الجديد. وقال إنه حتى الآن لم تُحقِّق مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ أية فوائد من المعاملة التفضيلية في سوق الاتحاد الأوروبي، ولذلك فإنها تشعر بالقلق لأن هذا النظام سيُلغَى تدريجيا بحلول عام ٢٠٠٨. وذكر أنه لذلك فإن البلدان الأعضاء في مجموعة بلدان أفريقيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ التي ليست من أقل البلدان نموا تدعو شركائها في التنمية إلى تقديم المساعدة إليها في الجهود التي تقوم بها لتنمية قدراتها الداخلية من أجل الاستعداد على نحو ملائم للترتيبات التجارية المقبلة. وأضاف أن وفده يؤيد أيضا المبادرات الجديدة التي قدمتها حكومة الولايات المتحدة والتي تتعلق بتوسيع نطاق التعاون التجاري كي يشمل البلدان الأفريقية.

وذكر أنه، مع ذلك، يشعر بالقلق إزاء إضافة معايير جديدة في النظام التجاري المتعدِّد الأطراف، وهو ما يُعدّ أحد العوامل التي أدت إلى انهيار المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقِد في سياتل.

١٩ - وأشار إلى أن الديون الخارجية تعوق الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتقليل الفقر وإيجاد فرص للعمل، ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى أن تفي بالتعهُّدات التي قدمتها بأن تخفِّف عبء الديون وتساعد البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها المتعلِّقة بالمدفوعات الخارجية. وذَكر أن وفده يرحِّب بالالتزامات التي تعهَّدت بها مجموعة الـ ٨ بأن تسرِّع تنفيذ المبادرة المعزَّزة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأضاف أنه بالنظر إلى أن البلدان النامية ليست قادرة على المشاركة بفعالية في السوق الدولية بسبب عوائق الإنتاج، التي تشمل ضعف الهيكل الأساسي وعدم توفُّر المعرفة التقنية الكافية وتخلُّف تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإلى أن البلدان التي لم تتحرك بسرعة كافية بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات لن تستفيد من الفرص التي تتيحها العولمة وستتعرض لمزيد من التهميش، ينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تقدِّم المساعدة إلى البلدان النامية في تنمية القدرات المحلية التي تحتاج إليها للاندماج في السوق الدولية.

٢٠ - **السيدة ليونسي** (سانت لوسيا): قالت إن البلدان النامية قد ملَّت الاستجداء دون الحصول على شيء في المقابل، والتوسل الذي قوبِل بالاحتقار، والدخول في شراكات جعلتها موضعا للاستغلال. وأضافت أن تلك البلدان قد ملَّت عدم الوفاء بالوعود والخطب الرنَّانة والتغييرات التجميلية التي لا تعالج أسباب المشكلات من جذورها. ووجَّهت حديثها إلى وفود بلدان العالم النامي وقالت إن الوقت قد حان للتساؤل عمَّا إذا كانت مواصلة النضال لها معنى. وذكرت أن الجهود الشاقة التي تبذلها حاليا البلدان المتقدمة النمو لاستعادة ثقة بلدان الجنوب في المؤسسات التي وضَعت النظام الاقتصادي العالمي، تتيح للبلدان النامية فرصة أخيرة لأن تكف عن الطلب وتبدأ في المطالبة بمستحقاتها لأن التنمية حق أساسي. وأضافت أن الحرمان من التنمية يرقى إلى حرمان شعوب الجنوب من حقها في حياة أفضل. وقالت إن تلك الشعوب يحق لها أن تتمتع بهذا الحق في التنمية، وهو حق لا يمكن التفاوض بشأنه لأن الحياة لها نفس القيمة في الشمال وفي الجنوب.

٢١ - واستطردت قائلة إنه ينبغي، لذلك، ألا تشترك البلدان النامية في جولة جديدة من المفاوضات في منظمة التجارة العالمية ما لم تُقدَّم لها تأكيدات بأن تلك المفاوضات ستكون مفيدة لتنميتها. وأضافت أنه تجدر الإشارة، في هذا الشأن، إلى أنه عندما بدأت اقتصادات الشمال في النمو لم تكن هناك سوى أنظمة تجارية قليلة وضعيفة إلى حدٍ ما .بما أتاح لها قدرا كبيرا من حرية التصرف، و لم يتم وضع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) وإنشاء منظمة التجارة العالمية إلا بعد أن نمت تلك الاقتصادات وظهرت العولمة، وهو ما أعاق تنمية قدرة، وإمكانات، بلدان الجنوب. وذكرت أنه ليس من المتصور، في الواقع، التحدث عن الشراكة في وضع ينطوي على استغلال بليون شخص غني خمسة بلايين شخص فقير يملكون، مع ذلك، غالبية موارد العالم. وأشارت إلى أن الفجوة واسعة للغاية وإلى أن ظروف البلدان الفقيرة ليست مواتية بالمرة من حيث حجمها وثقلها النسبي، وهو ما يتطلب منح تلك البلدان معاملة خاصة وتفضيلية من أجل تغيير المواعيد والمعايير المطلوب من تلك البلدان أن تلتَزِم بها في تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بسياساتها. وقالت إنه يجب أيضا أن تُقدَّم المساعدة التقنية في جميع المجالات اللازمة؛ كما ينبغي ألا تكون تلك التعديلات عشوائية لأن هذه المرونة هي نفسها التي أفادت البلدان المتقدمة النمو في السابق.

٢٢ - وتابعت حديثها قائلة إن الدراسات التي أُجريت بشأن الخبرة التي اكتسبتها بلدان منطقة البحر الكاريبي بعد تحرير التجارة قد بيَّنت أن البلدان التي حُرِّرت تجارتها فجأة عانت من أضرار لم يمكن علاجها وأن البلدان التي كانت أكثر حرصا هي الآن أكثر استقرارا. وأضافت أنه ينبغي ألا يؤدي تحرير التجارة بالبلدان المنفردة إلى أن تغفل عن التفاوتات في التنمية وعن ما لديها من جوانب خلل ومواطن ضعف. وذكرت أن سانت لوسيا كانت قد صُنِّفت، قبل التحرير، على أنها تقع في أدنى شرائح البلدان المتوسطة الدخل وهي مصنفة في الوقت الحالي على أنها بلد منخفض الدخل. وأعربت عن دهشتها إزاء توقُّع أن يكون بلد لا يزيد عدد سكانه عن ١٥٠ ٠٠٠ نسمة وتجتاحه الكوارث الطبيعية كل سنة قادرا على المنافسة مع بلدان كبيرة يعيش فيها ملايين السكان ولديها قاعدة صناعية ضخمة. وأضافت أن إجراءات التحرير لا تميِّز بين هذه الفروقات وتقضي بتقديم نفس المعاملة لكل بلد.

٢٣ - ومضت في حديثها قائلة إن الطريقة الوحيدة لتصحيح هذه الاختلالات في التوازن الهيكلي هي أن تبذل البلدان النامية نفسها، اعتمادا على أسواقها الضخمة التي تضم خمسة بلايين شخص، جهودا منسَّقة لضمان أن يكون صوتها مسموعا. وأضافت أن البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا ستكون قد أخطأت إذا هي قبلت الفتات الذي تقدمه لها البلدان المتقدمة النمو من خلال تعزيز فرص دخول سلعها وخدماتها إلى الأسواق على أساس الأولوية. وأضافت أن هذا لن يلبي إلا قدرا ضئيلا من احتياجاتها. وذكرت أنه إذا كان المجتمع الدولي يشعر فعلا بالقلق إزاء مصير تلك البلدان فإنه يتعين عليه أن يفي بالتزاماته فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية بدلا من مواصلة اتباع سياسته القائمة على الاستبعاد وإثارة الخلافات. واختتمت حديثها قائلة إنه لذلك فإن الوقت قد حان لأن تجمع بلدان الجنوب شملها وتضع مواردها الهائلة في خدمة التعاون بين بلدان الجنوب بدلا من الاعتماد على الشمال الذي عجز لعقود من الزمن عن تحقيق طموحاتها فيما يتعلق بالتنمية.

٢٤ - **السيد أحمد** (باكستان): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البندين الفرعيين (أ) و (ج) من البند ٩٢ من جدول الأعمال. وقال إنه لحسن الحظ فإن الفشل الذي مُني به المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقِد في سياتل في عام ١٩٩٩ قد عادله الاختتام الناجح للدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) التي عُقِدت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ والتي أسفرت، إلى حدٍ ما، عن تجديد الثقة في النظام التجاري. وذكر أنه مع ذلك سيكون من الصعب استعادة الثقة في النظام وذلك بالنظر إلى الأثر السلبي لتحرير التجارة على البلدان النامية ولأن ذلك التحرير هو بطبيعته غير متوازن. وأضاف أنه عندما التقى زعماء بلدان الجنوب في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ شدَّدوا على الحاجة إلى أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام المتعلقة بتقديم معاملة خاصة وتفضيلية، كما أنهم دعوا إلى تعزيز نظام الأفضليات التجارية بما يؤدي إلى تلبية حاجات أقل البلدان نموا وبلدان نامية صغيرة معيَّنة. وأشار إلى أن الحقوق والواجبات المنبثقة عن جولة أوروغواي لم تكن في صالح البلدان النامية. وذكر أن أوجه الاختلال في توازن النظام التجاري قد تفاقمت بسبب الفروقات في التنفيذ. وأضاف أن البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزاماتها التعاقدية. وذكر أنه في حين أن البلدان النامية مدعوة إلى مواصلة تحرير التجارة فإن البلدان المتقدمة النمو تستمر في حماية قطاعات رئيسية يمكن للبلدان النامية أن تصدِّر منتجاتها إليها.

٢٥ - وواصل حديثه قائلا إنه لاستعادة الثقة في منظمة التجارة العالمية يجب إعطاء أولوية للتنمية، كما ينبغي تنفيذ الاقتراح الوارد في خطة عمل الدورة العاشرة للأونكتاد والمتعلق بالتزام البلدان المتقدمة النمو بمنح جميع الصادرات التي يكون منشؤها في أقل البلدان نموا، وخاصة في أفريقيا، فرصة دخول الأسواق بدون فرض رسوم وتحديد حصص. وأضاف أنه من الضروري التعجيل بانضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية. وذكر أنه ينبغي أن يكون تركيز المفاوضات التي ستجريها في المستقبل منظمة التجارة العالمية منْصباً في الأساس على المسائل المتعلقة بالتنمية. وأشار إلى أن تحرير التجارة ليس هدفا في حد ذاته وأن المسألة تتعلق بالكيفية التي يمكن بها للنظام التجاري العالمي أن يعزِّز التنمية.

٢٦ - وتابع حديثه قائلا إن عبء الديون الخارجية الذي تتحمله البلدان النامية يمثل تهديدا خطيرا لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه يستنفد مواردها الضئيلة ويزيد حدَّة الفقر فيها، ومن الممكن أن يُزعزَع استقرار حكومات كثيرة. وأضاف أن هذا هو السبب في تقديم المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وذكر أن التقدُّم في الجهود الرامية إلى تخفيف عبء الديون كان، مع ذلك، بطيئا للغاية وذلك بسبب الشكوك التي تحيط بالتمويل والشروط المفروضة. وأضاف أنه علاوة على هذا فإن تحويل المساعدة الإنمائية الرسمية كإسهام في تلك المبادرة قد يكون له أثر سيئ على الأنشطة الإنمائية الأخرى. وقال إن تخفيف عبء الديون يعتمد على تخصيص موارد كافية لتمويل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي ينبغي أن تُراعى فيه حاجات البلدان المدينة وليس الأولويات التي تفرضها الجهات المانحة أو الدائنة. وذكر أن وفده يعتقد بأن إلغاء الديون بالكامل هو الحل الدائم الوحيد لمشكلة ديون البلدان الأفريقية.

٢٧ - وأردف قائلا إنه من المعتَرَف به على نطاق واسع أن قدرة البلدان النامية المتوسطة الدخل على تحمُّل عبء الديون لها أهمية أساسية ليس فقط بالنسبة للنمو الاقتصادي بل أيضا بالنسبة لإدارة الاقتصاد العالمي بسلاسة. وأضاف أن أزمة الديون التي حدثت في الثمانينيات قد أوضحت أن قدرة البلدان النامية المتوسطة الدخل على تحمُّل عبء الديون لها أثر كبير على الاقتصاد العالمي. وأشار إلى أن "الأونكتاد" قد قدَّم مقترحات مفيدة للغاية بشأن الإجراءات الدولية التي ينبغي اتخاذها لحل المشكلة، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء فريق خبراء مستقل لإعداد تقييم موضوعي وشامل للمشكلة برمتها. وقال إنه ينبغي أن ينفذ أيضا الاقتراح الداعي إلى إلغاء الديون الثنائية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية المستحقة على البلدان النامية المتوسطة الدخل المثقلة بالديون. وأضاف أن وفده يؤكد من جديد تأييده للاقتراح الذي قدمه الأمين العام خلال قمة الألفية بأن تقوم الأمم المتحدة بدور الوسيط بين الجهات الدائنة والجهات المدينة. وذكر أنه في المناسبة نفسها اقترح رئيس حكومة باكستان أن تحوَّل الأموال التي تُنفَق على خدمة الديون نحو التنمية الاجتماعية. واختتم حديثه قائلا إن ذلك سيكون أيضا طريقة لمعالجة مشكلات الديون الخارجية للبلدان النامية المتوسطة الدخل.

٢٨ - **السيد فولسكي** (جورجيا): تحدث نيابة عن مجموعة "غوام" بشأن موضوع المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والتي لها صلة بالتجارة والتنمية، وخاصة بوضع المرور العابر في دول آسيا الوسطى غير الساحلية والبلدان المجاورة، وقال إن التعاون الاقتصادي العالمي على المستويين الإقليمي والأقاليمي ينطوي على إمكانية حلّ المسائل الاجتماعية وعلى أن يكون له أيضا دور لا غنى عنه في تعزيز السلام والاستقرار. وأضاف أن تعزيز التعاون فيما بين دول آسيا الوسطى ودول المرور العابر المجاورة له أهمية خاصة. وذكر أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ليست

هي البلدان الوحيدة التي تستفيد من تطوير نظام المرور العابر بين أوروبا وآسيا؛ إذ أن البلدان المتقدمة النمو تحصل على فرصة دخول أسواق جديدة والحصول على موارد طبيعية محلية بما يجذب الاستثمارات إلى المنطقة ويسهِّل اندماجها في الاقتصاد العالمي. وقال إن المشروع الذي يهدف إلى إصلاح طريق الحرير لا بد وأن يساعد على تعزيز الأمن الاقتصادي والحدود والحقوق السيادية للدول. وأضاف أنه ينبغي ألا يؤدي أي مشروع إلى التعدِّي على المصالح الوطنية. وأشار إلى أن التعاون في إطار النظام الأوروبي الآسيوي له ثلاثة أبعاد أساسية: ممر النقل بين أوروبا والقوقاز وآسيا، وممر الطاقة الاستراتيجي بين الشرق والغرب، والنظام الموحَّد للاتصالات السلكية واللاسلكية.

٢٩ - وتابع حديثه قائلا إنه ينبغي أن تولي البلدان المانحة والمنظمات الدولية ذات الصلة اهتماما خاصا للعقبات التي تعترض التعاون الفعَّال والمبيَّنة في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (A/55/320) وهو التقرير الذي لا يدعو إلى وضع ترتيب مؤسسي جديد بالنظر إلى أنه يوجد بالفعل العديد من المنظمات والآليات دون الإقليمية. وأشار إلى أنه يجب أن تتوصل المنظمات القائمة إلى طرائق للتعاون في تطوير نُظُم المرور العابر.

٣٠ - واستطرد قائلا إن دول مجموعة "غوام" ملتزمة بتكثيف التعاون الاقتصادي وتحرير التجارة، وكذلك بالتوصل إلى اتفاقات بشأن الضوابط الجمركية والتعريفات الجمركية للمرور العابر ومسائل قانونية وتقنية وتنظيمية أخرى. واختتم حديثه قائلا إن هذه الالتزامات تمثل المبادئ التي يقوم عليها التعاون داخل مجموعة "غوام".

٣١ - **السيد تاسولوف** (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن وفده يؤيد الآراء التي أعرب عنها ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البندين الفرعيين (ب) و (ج) من البند ٩٢ من جدول الأعمال. وأضاف أنه على مدى العقد الماضي تعرَّضت جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لمشكلات مختلفة بما أثر سلبا على تنميتها. وذكر أن حكومته تأمل في أن تكون تلك الفترة العصيبة قد انتهت وأن تتمكن من إقامة علاقات اقتصادية أفضل مع شركائها الأجانب في المنطقة وفي أوروبا وفي العالم. وذكر أنه بالنظر إلى أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ليست من أقل البلدان نموا فإن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا تشملها. وأضاف أنه مع ذلك يمكن ألا يُطلَب من بلد ما أن يسدد ديونه إذا كان في وضع لا يسمح له بذلك أو إذا كانت الأموال التي اقتُرِضَت في الماضي قد أُنفِقَت على مشروعات غير اقتصادية أو أنها حققت خسائر بدلا من أن تحقق نتائج. وأشار إلى أنه من الصعب أن يُطلَب من الأجيال الحالية والمقبلة أن تدفع ثمن أخطاء ارتكبتها الأجيال السابقة.

٣٢ - وأضاف قائلا إن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة تشعر بالقلق أيضا إزاء آثار التطورات السلبية على الوضع في المنطقة وأثره على تنمية اقتصاد البلد. واختتم حديثه قائلا إن وفده يأمل في أن تُبحَث هذه المشكلة بعمق خلال العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وأن يؤدي ذلك إلى تحقيق نتائج تكون مفيدة للبلدان المدينة العاجزة عن سداد ديونها التي استحقت في الماضي.

٣٣ - **السيد جاياناما** (تايلند): قال إن فشل المؤتمر الوزاري الثالث الذي عُقِد في سياتل لا يعني أنه ينبغي العودة إلى نظام العلاقات التجارية الثنائية، وهو نظام تميل فيه القوى العظمى إلى الهيمنة على الآخرين. وأضاف أن فشل مؤتمر سياتل قد بيَّن أن هناك حاجة إلى إدخال إصلاحات جادة على نظام منظمة التجارة العالمية الحالي، وهو نظام يتسم بعدم المساواة وعدم الاستدامة ويميل إلى محاباة الشركات عبر

الوطنية الكبيرة. وذكر أنه لذلك فإن تايلند تؤيد فكرة بدء جولة جديدة من المفاوضات التجارية دون تأخير.

٣٤ - وواصل حديثه قائلا إن التنازلات التي قُدِّمت في مجالات تفيد البلدان النامية بقدر أكبر (مثل مجالي المنسوجات والزراعة) كانت محدودة للغاية. وأضاف أنه منذ توقيع مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) في عام ١٩٤٧ ظلَّت الحمائية الزراعية على أشدها في العديد من البلدان المتقدمة النمو التي واصلت حكوماتها دعم المزارعين خلافا لما تنصّ عليه المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية. وأشار إلى أن دعم الأسعار المحلية والصادرات هو أيضا باهظ التكلفة بالنسبة لدافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو، كما أنه يخلق في السوق تشوُّهات تؤدي إلى طلب حماية الواردات. وذكر أن هذا الدعم يؤدي إلى حدوث فوائض في الإنتاج، وانخفاض زائف وتقلُّب في الأسعار العالمية، وتحميل المستهلكين المحليين في البلدان المتقدمة النمو بتكاليف عالية دون داعٍ. وذكر أن آثار ذلك الدعم قد شعر بها أيضا عشرات الملايين من المنتجين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا.

٣٥ - واستمر في حديثه قائلا إنه من المفترَض أن يؤدي الاتفاق المتعلق بالزراعة لمنظمة التجارة العالمية إلى تحرير الواردات وخفض دعم الأسعار المحلية والواردات للمنتجات الزراعية، وخاصة في البلدان الغنية، وهو الخفض الذي يُتوقَّع أن يساعد بلدان الجنوب على زيادة صادراتها من المنتجات الزراعية. وأشار إلى أن التعريفات الجمركية ظلَّت، مع ذلك، مرتفعة؛ وينبغي، لذلك، أن يستمر خفض التعريفات وإلغاء القيود المفروضة على الوصول إلى الأسواق من أجل إقامة نظام تجاري زراعي عادل وموجَّه نحو السوق.

٣٦ - واستطرد قائلا إن وفده يودّ أن يعرب عن قلقه إزاء التنفيذ العادل للقواعد التي تحكم تدابير مكافحة الإغراق التي ستلغي الفوائد العائدة من خفض التعريفات الجمركية. وأضاف أن تدابير مكافحة الإغراق تتعارض مع مبدأ عدم التمييز؛ وينبغي لذلك تفاديها بقدر الإمكان. وذكر أن تلك التدابير تُستخدَم، للأغراض الحمائية. وقال إن تايلند تحثّ، من هذه الناحية، البلدان المتقدمة النمو التي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية على أن تأخذ في الاعتبار المادة ١٥ من اتفاق مكافحة الإغراق، وهي المادة التي تعالج الوضع الخاص للبلدان النامية الأعضاء في المنظمة.

٣٧ - وتابع حديثه قائلا إن نظام تسوية المنازعات الذي وضعته منظمة التجارة العالمية يجعل النظام التجاري المتعدِّد الأطراف نظاما مأمونا ويمكن التنبؤ به. وأضاف أن تعزيز ذلك النظام سيجعل من الممكن مساءلة من ينتهكون قواعد التجارة الدولية. وذكر أنه لسوء الحظ فإن النظام الجديد لا يستجيب على نحو ملائم لمخاوف البلدان النامية. وأضاف أن فعالية ذلك النظام تقل عندما يسعى الشركاء التجاريون الضعاف إلى الحصول على تعويضات من الشركاء التجاريين الأقوياء. وقال إنه يتعين على الدول الأعضاء أن تنتظر سنتين كي يُتَخّذ قرار، ولا يمكن للبلدان النامية أن تتحمل الانتظار لهذه الفترة الطويلة. واختتم حديثه قائلا إنه يجب ألا تصبح إجراءات تسوية المنازعات أداة للضغط على البلدان النامية، وإنه ينبغي لذلك أن يعزِّز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المساعدة التقنية التي يقدِّمها إلى البلدان النامية في مجال تسوية المنازعات.

٣٨ - **السيد أبو الغيط** (مصر): أعرب عن تأييده للبيان الذي أُدلي به نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بشأن البند ٩٢ (أ) من جدول الأعمال. وأكد أن الشعوب تترقب وضع المبادئ التي يتضمنها إعلان الألفية موضع التنفيذ واستعادة العمل الدولي المتعدد الأطراف لمصداقيته. وأضاف أنه ما لم يتم تنسيق السياسات التي تتبعها أجهزة الأمم المتحدة ومؤسسات "بريتون وودز" فإن المجتمع الدولي لن يخرج من

الحلقة المفرغة التي يدور فيها منذ عقود. وذكر أنه لن يتم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع إلا إذا أوفت الدول المتقدمة بجميع التزاماتها، وأولها تعهُّدها بتحرير التجارة الدولية، وخاصة في مجالي الزراعة والمنسوجات، وهما مجالان لهما أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية. وقال إنه وفقا لما ورد في تقرير الأمين العام فإن الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو إلى المزارعين قد بلغ حوالي ٣٦٢ بليون دولار في عام ١٩٩٩ أو ما يزيد عن حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بمقدار عشرة أضعاف وما يعادل ثلثي الحجم الإجمالي للتجارة في المنتجات الزراعية. وأضاف أن التقرير يؤكد، علاوة على ذلك، أن العديد من البلدان النامية قد اتبعَت سياسات زراعية أكثر انفتاحا من السياسات المتبعة في الدول المتقدمة النمو. وأضاف أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى متى سيستمر هذا الوضع الذي يتعارض مع مبادئ اقتصاد السوق؟. وقال إن الحلّ السليم الوحيد هو تعزيز مشاركة البلدان النامية في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي سواء في الأمم المتحدة أو في منظمة التجارة العالمية أو في مؤسسات "بريتون وودز"، وإلا فإن السلم والأمن الدوليين سيتعرضان للخطر. وأضاف أنه يجب أن تدرك الدول المتقدمة النمو مغزى الرسائل التي صدرت عن الدول النامية، وخاصة ما تضمَّنه منها إعلان قمة الجنوب التي عُقِدت في هافانا، والبيان المشترك الذي صدر عن مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ١٥ الذي عُقِد في القاهرة. وأعرب عن ترحيب وفده ببرنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في بانكوك، وأثنى على الدور الرائد الذي تقوم به تلك المنظمة في تقديم المساعدة التقنية والمؤسسية إلى البلدان النامية.

٣٩ - وواصل حديثه قائلا إن وفده يود أيضا أن تُحدَّد في أقرب فرصة وسائل تنفيذ مبدأ المعاملة التفضيلية. وأكد أنه من الضروري أن يكون النظام التجاري الدولي قائما على مبدأي العدالة والشفافية وألا يُستخدَم لتبرير اتخاذ تدابير حمائية تتعارض مع مبادئ هذا النظام. وذكر أنه يجب أن تستفيد البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقِد في سياتل. وأضاف أن المفاوضات المتعددة الأطراف تمر في الوقت الحالي بمأزق وذلك لأن البلدان المتقدمة النمو، التي لم تف بالالتزامات التي تعهدت بها في جولة أورغواي للمفاوضات، تحاول إقحام الأبعاد البيئية والاجتماعية وتطالب بربط وفائها بالالتزامات التي تعهدت بها بالنسبة للزراعة والخدمات بقيام البلدان النامية بتحرير قطاعات اقتصادية جديدة. وقال إن وفده يعتقد بأنه يجب أن تُمَدّ المهلات الزمنية المحدَّدة في جولة أوروغواي للمفاوضات وذلك لأن تنفيذ بعض أحكام الاتفاقات يفرض أعباءً باهظة على الدول النامية التي اضطلعت أيضا بإصلاحات اقتصادية لها أيضا تكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة. واختتم حديثه قائلا إن وفده يعتَبِر أن التوصل إلى حلول لهذه المشكلات على وجه السرعة سيتيح المضي قُدما في تنفيذ برنامج منظمة التجارة العالمية بما يحقق مصالح بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حدٍ سواء.

٤٠ - **السيد هيراتا** (اليابان): قال إن تقرير الأمين العام المتعلق بالتطورات الأخيرة التي حدثت بالنسبة لوضع ديون البلدان النامية (A/55/422) يثير، في رأيه، عددا من المشكلات. وأضاف أنه، أولا، يعتقد بأن الأمانة العامة قد تجاوزت ولايتها لأن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام، في قرارها ٢٠٢/٥٤ أن يقدِّم إليها تقريرا بشأن تنفيذ ذلك القرار وأن يُضمِّن تقريره تحليلا لوضع الديون الخارجية، في حين أن التقرير يتضمن توصيات أبرزها التوصيات الواردة في الفرع "ثالثا". وثانيا، يَعتَبِر وفده أن التقرير مشوب بالتحيُّز وذلك، في جملة أمور، لأن الإشارة في الفقرة ٧١ إلى إنشاء "فريق خبراء مستقل لا يخضع للتأثر غير المبرر بمصالح

الدائنين" يعطي انطباعا بأن مصالح المدينين هي وحدها التي ستؤخذ في الاعتبار، وهو ما يلقي ظلالا من الشك على حيادية الأمانة العامة ونزاهتها. وثالثا، فإن نوعية التقرير ليست مقبولة، كما أن التوصيات التي وردت فيه غير واقعية؛ وذلك يقوِّض سلطة الأمانة العامة. وأضاف أن وفده يودّ أن توضح الأمانة العامة ما إذا كانت الوثيقة قد اعتُمِدَت وفقا للإجراء المعتاد، وأن تحدِّد الجهة التي أعدتها والجهة التي وافقت عليها موافقة نهائية. واختتم حديثه قائلا إنه يعتقد بأنه ينبغ ألا تنظر اللجنة في التقرير وذلك بالنظر إلى سوء نوعيته.

٤١ - **السيد حنيف** (باكستان): قال إن ممثل اليابان قد أثار بعض المسائل الخطيرة بشأن موضوع يثير قلقا بالغاً لدى البلدان النامية وإن مجموعة الـ ٧٧ تحتفظ لنفسها بالحق في الرد قبل أن يدلي الأمين العام ببيانه.

٤٢ - **السيد نليكو** (سويسرا): رحَّب بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا اليابان وباكستان، وأعرب عن أسفه للتأخير في إصدار الوثيقة ولسوء نوعية المعلومات التي ترد فيها. وذكر أنه على ثقة من أنه سيكون من الممكن العودة إلى هذه المسألة.

٤٣ - **السيد أداوا** (كينيا): قال إن ممثل اليابان له الحق، بالتأكيد، في أن يُعرِب عن رأي وفده، غير أن الوفود الأخرى لها أيضا حق الردّ على قدم المساواة. وأضاف أنه هو أيضا يأسف للتأخير في إصدار الوثيقة، ولكنه لا يعتقد بأنه لا ينبغي، لذلك، أن يُنظَر فيها. وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل باكستان.

٤٤ - **السيد ليو جينغتاو** (الصين): قال إن المسألة التي طرحها ممثل اليابان تثير مسألة دور المنظمة في حل المشكلات الإنمائية، وخاصة مشكلة الديون الخارجية. وأضاف أنه نتيجة للتأخير في إصدار التقرير فإن وفده لم يكن لديه الوقت الكافي للنظر فيه ويحتفظ لنفسه بالحق في الردّ على ممثل اليابان قبل النظر في التقرير.

٤٥ - **السيدة تافورا - جاينتشيل** (البرازيل): قالت إن وفدها يؤيد البيانات التي أدلى بها ممثلو باكستان وكينيا والصين. وأضافت أنها تعتَبِر أن المسألة لها أهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية وأنه ينبغي أن تنتظر اللجنة ردّ مجموعة الـ ٧٧.

٤٦ - **السيد مبايو** (الكاميرون): قال إن تقارير الأمين العام ليست نصوصا متفقاً عليها، وليس مطلوبا أن تكون متفقة مع آراء وفد أو آخر؛ ولذلك فإنه لا يمكن منع النظر في التقرير. وأعرب عن احتفاظه بالحق في العودة إلى المسائل التي طرحها ممثل اليابان بعد أن تُقدِّم مجموعة الـ ٧٧ ردها.

٤٧ - **السيد أوسيو** (نيجيريا): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وقال إنه ليس من المتصوَّر منْع مناقشة بند من بنود جدول الأعمال استنادا إلى رأي وفد واحد. وأعرب عن أمله في أن يُراجِع الوفد الياباني موقفه في ضوء العلاقة الخاصة القائمة بين بلده والبلدان النامية.

٤٨ - **السيدة فارغاس** (كوستاريكا): أشارت إلى أن المناقشات ليست أحادية الجانب بل هي عملية دينامية؛ وأن البلدان الصغيرة تنضم معا في جماعات من الدول كي تؤخذ مصالح الجميع في الاعتبار.

٤٩ - **السيد أوتوسون** (السويد): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي وقال إنه يحتفظ بالحق في التعليق على المسائل التي أثارها ممثل اليابان وذلك في مرحلة لاحقة بعد إجراء المزيد من المشاورات داخل مجموعته.

٥٠ - **الرئيس**: قال إن بند جدول الأعمال لا يزال قيد النظر وأن الأمانة العامة قد أحاطت علما، على النحو الواجب، بالتعليقات التي أُبدِيت.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٣٠.